تقدم مرشحي حزب الشعب الجمهوري المعارض..

«العدالة والتنمية» يعتزم الطعن بعد خسارة بلديتي أنقرة وإسطنبول

انصار حزب الشعب الجمهوري يحتفلون بالفوز في انتخابات بلدية انقرة امس (رويترز)

عواصم ـ وكالات: تعرض حزب الرئيس التركي رجب طيب إردوغان إلى انتكاسة، أمس بعدما أظهرت نتائج الانتخابات المحلية أن حزب العدالة والتنمية خسر العاصمة أنقرة واسطنبول، عصب الاقتصاد في البلاد.

وأعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات سعدي غوفن أن مرشح حزب الشعب الجمهوري المعارض، لرئاسة بلدية اسطنبول، أكرم إمام أوغلو تصدر النتائج بنحو 28 ألف صوت مع فرز معظم الأصوات، بحصوله على قرابة 4,16 ملايين صوت مقابل 4,13 ملايين لمرشح حزب العدالة والتنمية رئيس الوزراء السابق بن علي يلدريم.

وقال إمام أوغلو للصحافيين «نريد أن نبدأ بالعمل على خدمة الشعب في أقرب وقت ممكن. نريد أن نتعاون مع جميع المؤسسات في تركيا لنتمكن سريعا من سد احتياجات اسطنبول». وفي أنقرة، تقدم مرشح حزب الشعب الجمهوري المعارض، لرئاسة مجلس بلدية العاصمة منصور يافاش على مرشح حزب العدالة والتنمية محمد أوز هسكي بحصوله على 50,89٪ من الأصوات مقابل 47,06٪ بعد فرز 99٪ من صناديق الاقتراع.

وقال يافاش أمام أنصاره الذين لوحوا بالأعلام التركية الحمراء وأطلقوا الأسهم النارية خلال تجمع احتفالي «فازت أنقرة. الخاسر في أنقرة هو أوز هسكي، خسرت السياسات القذرة وانتصرت الديموقراطية». لكن مسؤولين من حزب العدالة والتنمية أكدوا أنهم سيتقدمون بطعون لإعادة النظر في صلاحية عشرات آلاف الأصوات التي اعتبرت لاغية في المدينتين الرئيسيتين.

ونقلت وكالة «الأناضول» التركية عن أمين عام الحزب فاتح شاهين القول إنهم رصدوا «أصواتا باطلة ومخالفات في العديد من صناديق الانتخابات بالعاصمة أنقرة، وسيتقدمون بالطعن». وأضاف أن أمام الحزب فرصة لتقديم طعونه حتى الثالثة من مساء اليوم. وذكر أن «الحزب سيستخدم حقوقه القانونية حتى النهاية، وسيدافع عن إرادة السكان في أنقرة». كما أعلن بيرم شان و«الأكثر تمعنا».

واعتبر المسؤول عن الانضباط في مجلس العموم جوليان سميث في مقابلة مع «بي بي سي» أن حكومة ماي هي «النموذج الأسوأ لانعدام الانضباط في التاريخ السياسي البريطاني».

وينبغي أن تقدم تيريزا ماي خططها أثناء القمة الأوروبية التي تعقد في العاشر من أبريل، في مواجهة القادة الأوروبيين.

وألمحت ماي الجمعة إلى احتمال إجراء انتخابات تشريعية مبكرة، مشيرة إلى أن العملية البرلمانية قد تكون تبلغ «حدودها».

لكن احتمال اجراء انتخابات مبكرة لا يخلو من المخاطر: فقد دعت الزعيمة المحافظة إلى انتخابات في يونيو 2017، آملة ببسط سلطتها قبل بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي. إلا أنها تلقت نكسة وكان على حزبها التحالف مع الحزب الوحدوي الايرلندي الشمالي الصغير للتمكن من الحكم.

وبحسب جوليان سميث، ستؤدي خسارة الغالبية عام 2017 «حتما» إلى «نوع من بريكست أكثر اعتدالا» نظرا إلى «الحسابات البرلمانية».

من جهته، كشف مرشح الحزب يلدريم عن معلومات ومؤشرات قد تقلب نتيجة الانتخابات المحلية لصالحه، رغم تقدم منافسه.

وقال يلدريم إن هناك 14 صندوقا انتخابيا في إسطنبول لم يتم فرزها. وأضاف أن الأصوات الملغاة عشرة أضعاف ونصف ضعف الفارق بينه وبين منافسه، وأن هذا الرقم كاف لتغيير النتيجة.

وأضاف يلدريم أن الأصوات الملغاة تبلغ أكثر من 319 ألف صوت، بينما لا يتجاوز الفارق مع منافسه نحو 25 ألف صوت، وهو ما يزيد من احتمال تغير النتيجة النهائية لصالحه.

وسيكون أسلوب إدارة الاقتصاد مفتاحا لنجاح الحزب خلال السنوات القليلة القادمة قبل الانتخابات الرئاسية والعامة المقبلة في 2023.

وقال الرئيس التركي لأنصاره أمس، ان الأنظار ستتركز على الإصلاحات الاقتصادية والأمنية بعد الانتخابات المحلية. وكان وزير المالية أشار إلى أنه سيتم الإعلان عن إصلاحات اقتصادية الأسبوع المقبل. وقال استاذ العلوم السياسية في جامعة «بيلجي» في اسطنبول إيمري إردوغان، غير المرتبط بأي قرابة مع الرئيس، إن «على إردوغان أن يفهم أسباب هذه الخسائر أوجاق رئيس الحزب في منطقة اسطنبول إن حزبه لديه «الكثير» من الأدلة التي تظهر أن هناك مخالفات في الأصوات ومن الواضح أن هذه المخالفات كان لها تأثير على النتيجة.

وسيشدد على الأغلب على ضمان مستوى معين من النمو الاقتصادي إلى حين الانتخابات العامة المقبلة».

من جهته، قال زعيم المعارضة كمال قليجدار أوغلو «صوت الشعب لصالح الديموقراطية، لقد اختاروا الديموقراطية». وأعلن حزبه الشعب الجمهوري فوزه في مدينة إزمير المطلة على بحر إيجة، وهي معقل للحزب وثالث أكبر المدن التركية.

وذكرت وكالة أنباء الأناضول الحكومية إن التحالف الحاكم الذي يضم حزب الحركة القومية اليميني، حصل على 51,7٪ من الأصوات على مستوى البلاد بعد فرز كل الأصوات تقريبا. وكانت نسبة الأقبال على مستوى البلاد كبيرة جدا وبلغت 84,52٪. وتوقع مسؤول في حزب العدالة والتنمية ومصدر آخر مقرب من الحزب إجراء تعديل وزاري وتغييرات أخرى في الدائرة المحيطة بأردوغان خاصة بعد الخسارة في اسطنبول. وقال المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه «ستحدث تغييرات بكل تأكيد في بعض المواقع مثل الدائرة المقربة من أردوغان في الحزب ومجلس الوزراء». وأضاف «تتوقع الأسواق حدوث تغيير في مجلس الوزراء. هذا يجعل التغيير ضروريا».

بريطانيا تبحث عن بدائل لـ«بريكست» وبروكسل: للصبر حدود

تيريزا ماي ورئيس الأركان غافن بارويل يغادران مكتب رئاسة الوزراء في لندن امس (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: حذر الاتحاد الأوروبي بريطانيا من نفاد صبره بشأن خروجها من الاتحاد أمس، في وقت كان النواب البريطانيون يبحثون عن بديل لاتفاق «بريكست» الذي توصلت إليه رئيسة الوزراء تيريزا ماي.

وقال رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، في تصريح نقلته صحيفة «الإندبندنت» البريطانية إن الاتحاد الأوروبي تحلى بكثير من الصبر إزاء بريطانيا، إلا أن الصبر كاد أن ينفد.

وتزامنت هذه التصريحات مع إجراء مجلس العموم حزمة من عمليات التصويت الاسترشادي، على مجموعة ثانية من البدائل للبريكست، والذي قد يمهد الطريق لإجراء اتفاق أكثر سلاسة.

وصوت النواب مجددا على عدد أقل من الخيارات، انتقاها رئيس مجلس العموم. وأثناء عملية الاقتراع الأولى، حصل اقتراحان على أكبر عدد من الأصوات، هما إجراء استفتاء بشأن أي اتفاق انفصال يتم التوصل إليه مع بروكسل وإنشاء اتحاد جمركي جديد مع الاتحاد الأوروبي.

كما تقدم اقتراح نموذج «النرويج+»، المعروف أيضا بـ«السوق المشتركة 2,0»، ويقضي بإنشاء اتحاد جمركي متخصص مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الحفاظ على السوق الموحدة.

وصرح النائب المحافظ نيك بولز الذي قدم هذا الاقتراح، لشبكة «بي بي سي» أمس «لدينا أمل». وقال «ما يهم هو الحصول على غالبية مستقرة في مجلس العموم، حيث تختلط كل الأحزاب» في حين أن «الحزب المحافظ كان دائما منقسما».

إلا أن الزعيمة المحافظة ماي كانت قد أعلنت أنها ستعارض خيار النواب في حال صوتوا لسوق موحدة أو اتحاد جمركي أوروبي، لأن لندن ستخسر احتمال اعتماد سياسة تجارية مستقلة بعد بريكست.

ولا تملك عمليات اقتراع النواب إلا قيمة استدلالية. وفي مؤشر إلى حكومة منقسمة، صرح وزير العدل ديفيد غوك أمس الأول بأن تجاهل إرادة النواب لن يكون أمرا «مستداما» بالنسبة للحكومة فيما صرحت وزيرة الموازنة إليزابيث تروس لشبكة «بي بي سي» أن «خيار رئيسة الوزراء يبقى الخيار الأكثر شعبية»

واشنطن تنشر «THAAD» في إسرائيل

عواصم ـ وكالات: أعلن جيش الاحتلال الاسرائيلي، امس، أن الولايات المتحدة الأميركية استكملت نشر منظومة الدفاع ضد الصواريخ THAAD في اسرائيل.

وقال الجيش في تصريح بحسب الأناضول: منذ حوالي شهر، وخلال عملية جوية مكثفة، وصل نظام الدفاع الجوي وتم نشره في إسرائيل. وأضاف: يعمل الجيش الإسرائيلي بالتعاون مع القوات الأميركية من أجل تعزيز التنسيق المشترك والقدرات التشغيلية لحماية سماء إسرائيل.

وأكد الجيش الاسرائيلي ان الانتشار يعد خطوة أخرى في تقوية العلاقات طويلة الأجل لتعزيز التعاون الوثيق بين البلدين.

وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو قد قال الشهر الماضي إن المنظومة الأميركية تعتبر إحدى أكثر المنظومات تقدما في العالم.

البشير يجري تعديلاً وزارياً ويتهم «أطرافاً» باستغلال الاحتجاجات

عواصم ـ وكالات: أصدر الرئيس السوداني عمر البشير، أمس، مرسومين جمهوريين، بتعيين 3 وزراء و4 وزراء دولة.

ووفق بيان للرئاسة السودانية، فقد عيّن البشير كلا من: الفريق أول صديق محمد عامر، وزيرا لديوان الحكم الاتحادي، وروضة الحاج وزيرة للثقافة والسياحة والآثار، فيما تقلد أبوهريرة حسين مهام وزارة الشباب والرياضة. وفي مرسوم جمهوري ثان، عين البشير معاوية عثمان خالد وزير دولة بوزارة الخارجية، وعلي عمر الشريف، وزير دولة بوزارة العدل.

بينما عين كلا من: الصادق محمد علي حسب الرسول وزير دولة بوزارة المالية والتخطيط، وأحمد علي موسى وزير دولة بوزارة الصناعة والتجارة.

وكان البشير اتهم امس، «البعض» بـ«محاولة القفز على الاحتجاجات، والعمل على استغلالها لتحقيق أجندة تتبنى خيارات إقصائية، لدفع البلاد نحو المجهول».

جاء ذلك في خطاب ألقاه البشير، بالعاصمة الخرطوم، بافتتاح أعمال الدورة التاسعة للهيئة التشريعية القومية.

وقال الرئيس السوداني إن «البعض (دون تحديد) يحاول القفز على الاحتجاجات، والعمل على استغلالها لتحقيق أجندة تتبنى خيارات إقصائية، وتبث سموم الكراهية، وتتجاهل إنجازات الأمة، لدفع البلاد إلى مصير مجهول».

وأضاف أن «بعض القطاعات (لم يسمها) لم تلتزم بالضوابط القانونية في التجمع والتظاهر، وأحدثت خللا في النظام العام، وأتلفت بعض الممتلكات».

النيابة تمنع متهمين بالفساد من المغادرة.. وشقيقا الرئيس يغادران منصبيهما

بوتفليقة يتعهد بالاستقالة قبل انتهاء ولايته

عواصم ـ وكالات:أعلن الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة عزمه الاستقالة قبل نهاية «عهدته الرئاسية» في 28 ابريل الجاري، وسط ترقب لرد فعل الشارع الذي جدد المظاهرات رفضا لحكومة تصريف الاعمال التي اعلنها بوتفليقة أمس الأول.

ونقلت وسائل الاعلام الرسمية بيانا للرئاسة جاء فيه «سيقدم رئيس الجمهورية عبدالعزيز بوتفليقة استقالته قبل نهاية عهدته الانتخابية المحددة في 28 أبريل وسيتولى قبل ذلك إصدار قرارات مهمة لضمان استمرارية سير مؤسسات الدولة أثناء الفترة الانتقالية».

وأوضح البيان أنه «بعد تعيينه للحكومة الجديدة في 31 مارس 2019 سيتولى رئيس الجمهورية عبدالعزيز بوتفليقة إصدار قرارات مهمة طبقا للأحكام الدستورية بقصد ضمان استمرارية سير مؤسسات الدولة أثناء الفترة الانتقالية التي ستنطلق اعتبارا من التاريخ الذي سيقرر فيه استقالته».

في غضون ذلك، أعلنت النيابة العامة بالجزائر العاصمة امس، أنها فتحت تحقيقات «في قضايا فساد» وبأن وكيل الجمهورية أصدر أوامر بمنع «مجموعة من الأشخاص» من مغادرة البلاد دون أن يتم ذكر أسماء الأشخاص المعنيين بهذا الإجراء.

وجاء في بيان للنيابة العامة بحسب «فرانس برس»، «تعلم النيابة العامة لدى مجلس قضاء الجزائر الرأي العام أنه تم فتح تحقيقات ابتدائية في قضايا فساد وتهريب أموال بالعملة الصعبة، وفي هذا الإطار أصدر وكيل الجمهورية، أوامر بالمنع من مغادرة التراب الوطني ضد مجموعة من الأشخاص كتدبير احترازي».

ويأتي قرار النيابة العامة غداة منع الجزائر كل الطائرات الخاصة من الإقلاع أو الهبوط في مطارات البلاد حتى نهاية الشهر الجاري، وكذلك بعد اعتقال السلطات لرجل الأعمال المقرب من عائلة بوتفليقة علي حداد أثناء محاولة مغادرة الجزائر نحو تونس ليلا.

وفي السياق ذاته، رجحت صحيفة «النهار» الجزائرية أن يتم تعيين رئيس جديد لمجلس الأمة لإدارة شؤون الدولة، ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة أن «السلطات تعمل على ضمان فترة انتقالية في إطار مبادئ الدستور».

وكان تلفزيون «البلاد» الخاص ذكر أن السعيد بوتفليقة شقيق الرئيس، الذي يوصف بأنه الحاكم الفعلي للبلاد، سيترك منصبه كمستشار برئاسة الجمهورية، وأن شقيقه الآخر ناصر، سيغادر وظيفته كأمين عام بوزارة التعليم والتكوين المهنيين.

كما أوضح أن الحكومة الجديدة التي تم الإعلان عنها مساء أمس الأول، لن تستمر في مهامها لأكثر من ثلاثة أشهر، حيث ستعمل على التحضير للانتخابات الرئاسية.

وفي حال استقال بوتفليقة من منصبه، سيتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها 90 يوما، تنظم خلالها انتخابات رئاسية لا يحق له الترشح فيها، طبقا للمادة 102 من الدستور الجزائري.

وفي غضون ذلك، تظاهر امس، المئات في ساحة البريد المركزي، بالعاصمة، بعد الإعلان عن حكومة تصريف الأعمال بقيادة الوزير الأول نور الدين بدوي.

وقال المحتجون إن الإعلان عن التشكيلة الحكومية«الجديدة» والإبقاء على بدوي على رأسها، بمنزلة ضرب لمطالب الشعب عرض الحائط.

واستغرب المحتجون مما اعتبروه مفاجأة إبقاء «رئيس أركان الجيش، قايد صالح، في منصبه المدني كنائب لوزير الدفاع، إلى جانب بقاء الرئيس بوتفليقة وزيرا للدفاع»، في حين تم تداول أنباء عن خلافات بين الجيش والرئاسة.

من جهته، قال حزب العمال المعارض إن التشكيلة الحكومية ما هي إلا وجه جديد للقديمة، مشيرا إلى أن ما يسمى بـ «الحكومة الجديدة هي نتاج صفقة سياسية تشبه الابتزاز، وهدفها هو استمرارية النظام الرئاسي القمعي الذي رفضته الأغلبية الساحقة».